* نحو استراتيجية محلية

حول

التنمية الريفية في محافظة الدقهلية

● دراسة ميدانية ●

- دكتور عبد اللطيف عبد الفتاح — استاذ الاحصاء وعميد كلية التجارة بالمنصورة
- دكتور محمد عبد المتعال — مدرس ادارة الاعمال ـ كلية التجارة بالمنصورة
- دكتور سعيد المهيلمي — مدرس الاقتصاد ـ كلية التجارة بالمنصورة
- دكتور ابراهيم عباس عمر — استاذ مساعد ـ مركز الادارة المحلية المعهد القومي للتنمية الادارية

التنمية الريفية .. لماذا ؟

مقدمة :

كانت الفروق بين الطبقات داخل نفس الدولة موضع اهتمام بالغ من الاقتصاديين ودعاة الاصلاح الاجتماعي منذ قرون عديدة ولكن الفروق بين دولة واخرى او مجموعة من الدول ومجموعة او مجموعات أخرى من الدول لم تلق الاهتمام الكافي الا حديثا . وفي هذا المجال

قسمت او صنفت الدول الى دول متقدمه وأخرى متخلفه او ناميه او آخذه فى النمو، وقد استخدمت معايير متعدده فى هذا التصنيف ليس هنا محل عرضها ومناقشتها ولكن يمكن للقارىء الذى يعنيه الامر أن يجدها فى العديد من المراجع الاقتصادية • وقد تزايد الاهتمام بدراسة الفروق بين الدول المختلفه فى درجات النمو، أسبابها وكيفيه معالجتها، وذلك بعد استقلال عدد كبير من الدول المتخلفه اقتصاديا فى اعقاب الحرب العالميه الثانيه • وقد اختلفت الاساليب التى اتبعت فى محاولة النهوض بتلك الدول بدأت بنقل خبرات وأساليب الدول المتقدمه كما هى الى الدول المتخلفه دون مراعاة لاختلاف الظروف والخصائص والامكانات بين هذه وتلك، ثم أخذ الاتجاه الى وضع حلول خاصه تتفق وطبيعه مشكلات الدول الناميه وظروفها يظهر بوضوح وظهرت نظريات التطور لتحل محل نظريات النمو، كما ظهرت نظريات التطور المتوازن وغير المتوازن، واخيرا تبين الباحثون فى العلوم الانسانيه ان المشكله الاقتصاديه لها مضمونها الاجتماعى بمعناه الواسع خاصه بعد أن برزت المشكله السكانيه لتهدد او لتعوق التطور الاقتصادى للدول الناميه حديثه الاستقلال • وبعد ان تبين ان المشكله السكانيه ليست سوى عدم توازن بين الموارد البشريه والموارد — الاقتصاديه للدوله، زيادة فى اعداد البشر بمعدلات تفوق معدلات التنميه الاقتصاديه فى تلك الدول وان معدلات الزياده السكانيه فى المناطق الريفيه اعلى منها فى المناطق الحضريه (١) لذلك كان لابد وان يكون الفرد — وهو هدف خطط التنميه والتطور — هو

---

* البحث هو النتائج الرئيسيه لدراسه ميدانيه قامت بها كلية التجاره بجامعة المنصوره سنة ١٩٧٧ وتضمنها تقرير من جزئين بعنوان ادارة موارد القريه المصريه : دراسه ميدانيه بمحافظه الدقهليه (١٩٧٦) " صدر عن الكليه سنة ١٩٧٨ • وقد مول هذا البحث " جهاز بناء وتنمية القريه المصريه وزارة الحكم المحلى •

نفسه أهم وسيلة يمكن أن تعتمد عليها الدولة النامية فى تحقيق أهدافها من هذه الخطط. فالفرد هو عنصر الموارد البشرية وهى أهم الموارد الاقتصادية التى تميز الدولة النامية والفرد ذاته هو هدف التنمية (٢) فى النهاية .

وتستوجب التنمية المتوازنة الاقليمية بصفة عامة وفى أية دولة نامية على الاخص الا تقتصر برامجها على اقاليم أو مناطق من الدولة دون غيرها . اذا أن تركيز برامج التنمية الاقتصادية فى بضعة مناطق من الدولة تتصف بدرجة أعلى من التطور والتقدم قد يؤدى فى البداية الى تحقيق نتائج سريعة ملموسة تتمثل فى ارتفاع مطرد فى معدلات الانتاجية نتيجة الاستفادة بمزايا خاصة تتميز بها تلك المناطق الا أن تلك المعدلات لاتلبث أن تتباطأ تدريجيا فى تزايدها . وعلاوة على ذلك فأن هذا التركيز سيترتب عليه حرمان أجزاء من الدولة من عائد التنمية والتطور يضح حدا لنطاق السوق الداخلية فى الدولة فيظهر مايعرف بأسم ظاهرة الاقتصاد المزدوج dual economy حيث مناطق من الدولة على مناطق أخرى من نفس الدولة وتستأثر بالمزايا والتفوق على الاخيرة ، وقد يؤدى ذلك الى ظهور ضغوط تضخمية (٣) اذا اضيف اليها الضغوط التى تتزايد على المرافق والخدمات فى المناطق التى تخصها الدولة والافراد بمشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية نتيجة الهجرة الداخلية للسكان الى تلك المناطق (١) ، اذا أدخلنا فى أعتبارنا هذه العوامل مجتمعة لكان من البديهى أن نتوقع الا تحقق عمليات التنمية والتطور مانرجوه لها من نتائج .

لذلك كان لزاما على الدول الاخذة فى النمو أن تعمل على توزيع مشروعات التنمية والتطور على كل مناطقها فى اطار خطة أو خطط تأخذ فى الاعتبار ظروف وموارد وامكانيات كل منطقة وأن تنال المناطق الريفية — وهى تمثل الكثافة السكانية الكبيرة — حظها العادل من تلك الخطط لتسهم بقسط كبير فى التنمية العامة للدولة .

التنمية الريفية : تحدى العصر :

أصبحت التنمية الريفية من أهم التحديات التى تواجه الدول النامية والمتقدمة على السواء (٤) . وترجع أهمية التنمية الريفية الى حقيقة ليست لها سوابق فى النمو الاجتماعى

الاقتصادى وهى أن المناطق الحضريه والريفيه ـ نتيجه التركيز غير المخطط للمشروعات الصناعيه ـ أصبحت تعجز عن أن توفر لقاطنيها ظروفا معيشيه مناسبه وحياه افضل فازدياد التصنيع ادى الى زيادة تلوث البيئة بسبب ازدياد مخلفات الصناعه كما ادى الى زيادة الهجره الداخليه للسكان من الريف الى الحضر وادى ذلك الى ضغط متزايد على وسائل المواصلات وعلى الوحدات السكنيه وعلى مرافق الخدمات المختلفه ولم تستطع جميعها أن تستجيب للطلب المتزايد على خدماتها • وكان لذلك اثاره الاجتماعيه والاقتصاديه والنفسيه الضاره على الفرد والمجتمع • وفى نفس الوقت اخذت المناطق الريفيه تعانى من نقص فى العماله كما ان الامتداد العمرانى للمدينه وقيام صناعات جديده فى المدينه وضواحيها حرم القريه من جزء من مساحتها الخضراء لتعجز بذلك عن الوفاء باحتياجات ساكنى القريه والمدينه من الغذاء •• لذلك لم يصبح ممكنا تنميه المناطق الحضريه بمعزل عن المناطق الريفيه فالتنميه المتوازنه لكلاهما سيحقق من الفوائد التى قد تؤدى فى النهايه الى توفير حياه افضل للمجتمع •

وتعبير كلمه التنميه الريفيه فى بعض الدول عن تنميه المناطق الريفيه الى جانب المدن الصغرى التى يقل عدد سكانها عن عدد معين ـ (٥٠ ألف نسمه مثلا) (٤) ـ خاصه وان المعنيين بالدراسات السكانيه والعمرانيه فى دول العالم لم يصلوا بعد الى الاتفاق على معيار او معايير موحده للتفرقه بين الريف والحضر (٥) • كما أن التنميه الريفيه اصبحت مفهوما موسعا يعنى البحث عن نظريات واساليب للتنميه الاقتصاديه والبشريه لسكان الريف (٦) هذا بالرغم من ان الزراعه مازالت تختص بالاولوية الثانيه فى مشروعات التنميه •

ولكن وبالرغم من الجهود العديده التى بذلت لتقريب الشقه بين الدول المتقدمه والدول الاخذه فى النمو وبين المناطق الحضريه والمناطق الريفيه داخل الدوله الواحده من حيث درجه النمو الاجتماعى الاقتصادى الا ان المسافه لا زالت بعيده بين الدول المتقدمه والاخرى الناميه وبين المناطق الحضريه والاخرى الريفيه فى داخل الدوله الواحده خاصه فى الدول الناميه • ويتمثل ذلك فى تفاوت فى معدلات استخدامات الطاقه وهبوط المستوى الغذائى نتيجه عدم كفاية انتاج الطعام وتزداد هذه المشكلات

عدد لتناسبها طرديا مع زيادة اعداد السكان العنصر المميز للدول الناميه والمناطق الريفيه داخل تلك الدول .

وهنا يثور التساؤل حول مدى وحجم نجاح استراتيجيات التنميه الريفيه التي اتبعتها الدول الناميه في النصف الاخير من القرن الحالي خاصه بعد ان ثبت ان برامج التصنيع لم تنجح بعد في خلق فرص العماله بالحجم المناسب لتزايد اعداد السكان او في امتصاص العماله العاطله حاليا في الريف . وان نقل اساليب التنميه والتكنولوجيا الحديثه المطبقة في الدول المتقدمه دون مواءمة او تعديل لتتناسب مع المجتمعات الاقل تقدما التي تنقل اليها لم يؤد ذلك الى تحقيق النتائج المستهدفه .

ويضيف الى درجه تعقيد هذا التحدي ان المناطق الريفيه اصبحت تقاسي عند تخطيطها — مثل المدن — من الاختلاف والتصادم في الاهتمامات بين نظم التخطيط العامه التي يعنيها تنميه وتطوير الانشطة الانتاجيه والخدميه في الريف ولكن دون المساس بموارد الريف . هذا بالاضافه الى ان الكثيرين يعتقدون أن البيئه الريفيه تبدو اقل رغبه وقدرة على التغيير والتطور بعكس البيئه الحضريه التي تتصف بالديناميكه والرغبة والقدره المستمره على الحركه والتغيير والتطور .

بعض مداخل التنميه الريفيه :

تركز بعض مداخل التنميه الريفيه على المجتمع الريفي من ناحيه وعلى المناطق الريفيه من ناحيه اخرى . وهذين المدخلين يتداخلان الى حد كبير كما انهما يمكن ان يدعما الانشطه والاعمال الفرديه للحصول على تنميه فعاله من خلال اسلوب تنميه المجتمع القائم على الجهود الذاتيه . ويصبح الاهتمام بعمليه اتخاذ القرار داخل المجتمع الريفي واسلوب تنظيم جمعيات المواطنين من اجل التنميه من ناحيه ، بينما يركز المدخل الآخر على تنميه المنطقه الريفيه نفسها . (٤)

كما يهتم مدخل ثالث ببناء نظام كبير من المنظمات التي تؤثر في التنميه الريفيه

وتحدد مسارها وتتجاوب مع كل عمليات التغيير وتنظم العلاقه بين الانسان والارض من ناحيه ، وبين الزراعه والصناعه وبين المدينه والريف من ناحيه اخرى . وهذا المدخل يتطلب ان يكون الجهاز الادارى القائم على ادارة المناطق على درجه كبيره من الكفاءه فى ادارة الموارد وتخطيطها بمرونه كبيره وبدرجه تسمح بأخذ الجوانب الانسانيه فى الحسبان على الرغم من اختلاف اتجاهات البشر ، وان يكون قادرا على خلق الحوافز المناسبه لدفع عليه الانتاج الزراعى وجعلها لتعمل فى ظل الظروف الطبيعيه والانسانيه السائده فى المنطقه الريفيه والدوله النامیه فى وقت معا . (٦)

بينما يركز مدخل رابع على مدى مايساهم به سكان المناطق الريفيه فى زيادة انتاجيتهم وانتاجيه الارض الزراعيه حتى ترتفع دخولهم الى مستوى الدخول التى تحققت فى المناطق الحضريه والدول المتقدمه (٧) .

وفى الاخير تتبع كل دوله ما يناسبها من هذه المداخل الاربعه او تخلط بينها وفقا لدرجه نمو المناطق الريفيه بها وجموع المزارعين والافراد الذين يعيشون بالقرى .

التنميه الريفيه فى جمهوريه مصر العربيه

اختلفت تعاريف التنميه باختلاف اهداف واضعيها . اذ يهدف بعض الباحثين من عمليات التنميه الى تحسين الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه للسكان ، ومن ثم يصيغون لها تعريفا يتناسب مع ذلك الهدف . ويرى البعض الاخر ان هدف التنميه هو رفع قدره السكان على العمل عن طريق استخدام المستحدث من العلوم التطبيقيه وتكنولوجيا الانتاج ، وبالتالى فانهم يصيغون تعريفهم للتنميه بما يتناسب مع ذلك . وهناك من الباحثين من يرى فى التنميه وسيلة تؤدى الى الانتقال بالمجتمع التقليدى من حالته المعروفه بالركود والتأخر الى مجتمع حضرى يتميز بالديناميكيه والازدهار ، ويعبرون عن مفهومهم هذا للتنميه بتعريف خاص بهم يتفق مع هذا المفهوم .

وأيا كان تعريف التنميه فانه لابد أن يتضمن التوصل الى تحقيق مايلى :- (٨)

١ــ توفير سلع وخدمات جيده وبكميات متزايده للسكان .

٢ــ تحسين ظروف الحياه الاجتماعيه للسكان بما يكفل لهم حياه افضل .

٣ــ تحرير السكان من قيود يتهم للطبيعة ومن الجهل والاستغلال ، وكذلك من كل مالا يطلق قوى انبات الذات كالعادات والمعتقدات والانظمه البالية .

وتتحدد اهداف التنميه الريفيه فى ضوء ماسبق الا انه لتحقيق هذه الاهداف فانها تحتاج بالاضافه الى ما يحتاجه تحقيق ذلك فى مناطق الحضر ــ الى مايلى :

١ــ تعديل الهياكل الاداريه القائمه بحيث تتمتع الهيئات او الجهات الاداريه المحليه كمجالس المحافظات ومجالس المراكز ومجالس المدن ومجالس القرى بسلطات اقوى واكبر (٩) .

٢ــ تطوير الابنية الاساسية كمحطات توليد الكهرباء ومحطات ضخ المياه النقيه والهيئات التعليمية والصحيه وشبكات الطرق واماكن التخزين ... الخ . فكل ذلك هو ركيزة أى نهضه اقتصادية اجتماعية .

٣ــ تعديل العلاقات التى تربط بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى فى العاصمه والمدن الكبرى ، بحيث تصبح علاقة تكامل وتعاون وليست علاقة استغلال من جانب المجتمع الاخير للمجتمع الاول (١٠) .

واذا اخذنا بالاسباب التى وردت فى مقدمه هذا البحث كدعاه للتنميه الريفيه فى جمهوريه مصر العربيه . واذا أضفنا الى هذه الاسباب بعض الحقائق عن المجتمع الريفى فى مصر ومنها ان سكان الريف يبلغون ٦ر٢٠ مليون نسمه من جملة السكان ، أى ٥٦ ٪ منهم (١١) ، بل وأن من يعمل بالقطاع الزراعى فى مصر يصل الى حوالى ٤٢ر٤ مليون فردا أى حوالى ٧٥ ٪ ممن يعملون بالقطاعات السلعية المختلفه (الزراعه / الصناعه / الكهرباء / التشييد) ، او حوالى ١ر٤٦ ٪ من اجمالى العماله المصريه التى تبلغ حوالى ٤٣ر٩ مليون عامل * ، اما مساهمة قطاع الزراعه فى الانتاج

---

* الارقام والنسب حسبت على اساس البيانات الموضحه فى المرجع السابق ص ٢١٦

فقد بلغت ١ر٢٠٥٢ مليون جنيه ، أو ٣١ ٪ من جملة انتاج القطاعات السلعية البالغ ١ر٦٤١٥ مليون ، و ٢١ ٪ من جملة الانتاج العام الذى وصل الى ٣ر٩٣٧٢ مليون في نفس الوقت * ، كما ساهم قطاع الزراعه بحوالى ٥ر١٤٦٨ مليون جنيه فى الدخل القومى ، أى بنسبه ٥٣ ٪ من دخل القطاعات السلعية وبنسبة ٣١ ٪ من الاجمالى العام للدخل فى الدوله الذى بلغ ٨ ر٤٧٢٨ مليون جنيه .* اذا اخذنا كل هذه الاسباب والحقائق فى الاعتبار لتبينت لنا الاهميه البالغه للقريه فى المجتمع المصرى سواء من جهة تقل الناحيه السكانيه او من الناحيه الاقتصاديه ، وهو ما يؤكد ضروره الاهتمام بالتنميه الريفيه فى جمهوريه مصر العربيه .

لذلك لم يكن غريبا ان تهتم الدوله بالقريه المصريه وتنميها ، ولقد بدأ هذا الاهتمام بأخذ الطابع المنظم منذ سنة ١٩٠٨ تحت اشكال عديدة ومن خلال منظمات متباينة كالجمعيات التعاونيه الزراعيه والمجالس البلدية القروية والوحدات الاجتماعيه والوحدات المجمعة والمجالس القروية واخيرا الوحدات المحليه القروية فى ظل قوانين الادارة المحليه والحكم المحلى . ويمكننا ان نتبين ان انشطة التنمية الريفية قد مرت بخمسة مراحل رئيسيه (١٣) هى :ـ

١ـ مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامه .

٢ـ " " بالفلاح عن طريق الخدمات المقرره .

٣ـ " شمول الخدمات تحت وزارة واحده .

٤ـ " " " تحت عدة وزارات .

٥ـ وأخيرا مرحلة التكامل التى انتهت بتنظيم جهاز بناء وتنميه القريه المصريه

وتعنى المرحله الاخيره ان تكون برامج التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه والعمرانيه فى ظل نظام شامل للتنميه الريفيه وبتنسيق مع جهود الوزارات والهيئات الاخرى العامله

---

* الارقام والنسب حسبت على اساس البيانات الموضحه فى المرجع السابق ص ٢١٤

* الارقام والنسب حسبت على اساس البيانات الموضحه فى المرجع السابق ص ٢١٥

فى مجالات الزراعه والصحه والتعليم والاسكان والمرافق فى ظل استراتيجية للتنفيذ رسمها قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ / ٧٥ وتنبنى على علاقة مباشرة بين المواطن والفلاح وبين الموظف المتخصص .

وكان لابد اذن من أن تأخذ التنمية الريفيه بالاسلوب العلمى فى التخطيط والتنفيذ معتمدة على دراسات وبحوث شملت فيما شملت العماله فى الريف والتخطيط العمرانى وتصميم المسكن الامثل للقريه (١) وتقييم مشروعات التنمية فى خمسة من القرى التجريبية لمشروع بناء القريه المصرية (١) . ولكن أى من هذه الدراسات لم تتعرض لتقدير وتحليل الايرادات والانفاق فى القريه المصريه ولا لتقدير المدخرات على مستوى الفرد والاسره والقريه . وتبرز أهمية هذا الاتجاه الاخير لمن يعنيه وضع خطه تنميه للقريه تأخذ فى الاعتبار احتياجات المواطن وكيفيه تمويل هذه الخطه من الموارد المخصصه بالموازنه العامه للتنميه وماقد تسهم به مدخرات الافراد انفسهم . وكان هذا مادفع جهاز بناء وتنميه القريه المصريه الى أن يعهد الى كلية التجارة بجامعة المنصوره بهذه الدراسة " ادارة موارد القريه المصريه بمحافظة الدقهلية " .

البيئة الديموجرافيه والبيئة الاجتماعيه والبيئة الاداريه بمحافظه الدقهليه :

سوف نتبين اهميه دراسة " موارد القريه بمحافظه الدقهليه " اذا تعرفنا على الاهميه النسبيه لهذه المحافظه مقارنه ببقية محافظات جمهوريه مصر العربيه . وسوف يعيننا على تحقيق ذلك دراسة التكوين الديموجرافى والاجتماعى والادارى السائد فى هذه المحافظه خاصة وان هذه الجوانب لابد ان تؤثر من ناحيه اخرى فى تحديد ماتحتاجه المحافظه وفى كيفية ادارة مواردها يبلغ عدد سكان محافظه الدقهليه حوالى ٢ر٧ مليون نسمه (١٩٧٦) ويكونون ٩ر٢ ٪ من جمله سكان الجمهوريه . وبذلك تأتى محافظة الدقهليه فى المركز الثانى بعد محافظه القاهره من حيث عدد السكان . وتبلغ نسبة سكان قرى هذه المحافظه والبالغ عددهم اكثر قليلا من ٢ مليون نسمة (١٩٧٦) حوالى ٩ر١٠ ٪ من جمله سكان ريف مصر . كما تبلغ نسبة السكان المنتجين اقتصاديا ٣١ ٪ من جمله سكان المحافظه فى نفس التاريخ ، أى مايوازى ٤ر٧ ٪ من سكان مصر المنتجين . وقد بلغت نسبه الامية فى محافظه الدقهليه ٤٢ ٪ من جملة عدد سكانها وهى نفس النسبة على مستوى الجمهوريه . ومع ذلك فان نسبة من حصلوا على تعليم عال

فيها قد بلغت ١١ ٪ من جملة سكانها فى ذات التاريخ وهى تزيد عن سبعة امثال ذات النسبة على مستوى الجمهوريه والتى بلغت ٦ر١ ٪ فقط (*)

ومن ناحيه اخرى فان كل اسره فى هذه المحافظه يخصها ٢ر٣ حجرة فى المتوسط. أى بمتوسط حجرة واحده لكل ٧ر١ فرد (١٩٧٦) مقابل ٨ ر٢ حجره لكل اسره او ٨ر ١ فردا لكل حجرة على مستوى الجمهوريه. كما بلغت نسبة المساكن التى تنار بالكهربـــاء فى قرى المحافظه ٤ر١٩٪ مقابل ٦ر١٨ ٪ على مستوى قرى الجمهوريه.

ويخص محافظه الدقهليه ٣ر٨ ٪ من جمله عدد الوحدات الاجتماعيه الحكوميـــه بالجمهوريه منها ٥ر١١ ٪ تعمل فى ريف هذه المحافظه مقارنه بنسبه ٥ر٦٦٪ على مستوى الجمهوريه مما يؤكد ما يلقاه ريف الدقهليه من رعاية اجتماعيه حكومية . وكانت استجابـــه القطاع الاهلى التطوعى لتقديم هذه الرعاية مرتفعة ايضا حيث بلغت نسبة مؤسسات الرعايـه الاجتماعيه الاهليه ٢ر٥ ٪ من جمله عدد هذه المؤسسات على مستوى الدولة .

وتحتل الدقهليه المركز الاول فى انتاج الارز والثانى فى انتاج القطن والثالـــث فى انتاج القمح على مستوى الجمهوريه. وبها منطقة اصلاح زراعى بلغت مساحتهـــا ١١١٣٥٦ فدانـــا . ولا يقل نشاط القطاع الصناعى بها اهمية عن قطاع النشـــاط الزراعى . اذ أن بها عدد من مصانع الغزل والنسيج والخشب الحبيبى والسماد والزيوت ومضارب الارز فضلا عن بعض الصناعات الغذائيه .

وقد حصلت المحافظه على ٣ر٩ ٪ من الاستثمارات المخصصه لجهاز بناء وتنميـــه القريه المصريه ، او ماقيمته ٥٩٢٩٨٠ جنيها خلال السنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ هذا بخلاف ٨٠ ألف جنيه خصصت لمحطه الدواجن خلال نفس الفترة هذا وان كانت نسبـه نصيب المحافظه من هذه الاستثمارات قد اخذت فى التناقص من ٣ر١٤٪ الى ١ر٨ ٪ ثـم ٢ر٧ ٪ فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالى .

* وصلت نسبة من يقرأون ويكتبون بالمحافظه الى ٢١ ٪ فى مقابل ١٨ ٪ على مستوى الجمهوريه. وبالتالى يمثل من يقرأون ويكتبون بها ٣ر٨ ٪ من اجمالى عدد من يستطيعون القراءة والكتابه فى مصر.

وقد زادت قيمة الاستخدامات الاستثماريه فى المحافظه قليلا عن ٣ مليون جنيه خلال السنوات الماليه الثلاث ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ • وقد خصصت هذه الاستثمارات للانفاق على المشروعات والخدمات والمرافق العامه فى مجالات التعليم والصحه والشئون الاجتماعيه والمرافق والكهرباء وهى استثمارات تهدف الى زيادة التكوين الرأسمالى لمشروعات البيئه الاساسيه فى قرى ومدن المحافظه • (١٤)

وأما عن نصيب المحافظه من جمله استثمارات الخطه الخمسيه ١٩٧٨ ــ ١٩٨٢ فقد قدر بنحو ٥ر١٢١ مليون جنيه او ٢ر١ ٪ من جمله حجم استثمارات القطاع العام الموزعة على جميع المحافظات ويمثل قطاع الصناعه والتعدين المركز الاول فى هذه الاستثمارات فى حين تمثل الزراعه المركز السابع بينها • وهذه القطاعات بترتيبها التنازلى كالاتى :

قطاع الصناعه والتعدين (١)	الخدمات والمرافق (٢)
الاسرى والصرف (٣)	النقل والمواصلات (٤)
الكهرباء (٥)	الاسكان (٦)
الزراعه (٧)	

وسوف يسهم جهاز بناء وتنميه القريه المصريه فى هذه الاستثمارات بنحو ٦ر١ مليون جنيه فى الانفاق على المشروعات العمرانيه والخدمات وقطاع الزراعه خاصه على برامج وقايه الثروه الحيوانيه والنباتيه ومشروعات انتاج الالبان واللحوم بالاضافة الى نحو ٣ر٤ مليون جنيه سوف تسهم بها امانه الحكم المحلى للانفاق على الاستثمارات فى قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والمرافق •

واما عن البيئه الاداريه : فقد عرفت محافظه الدقهليه نظام الحكم المحلى والادارة منذ اواخر القرن التاسع عشر حيث انشئت بلدية المنصوره فى يونيه ١٨٨١ وبلدية ميت غمر فى ابريل ١٩١١ كما انشىء بالمحافظه عدد محدود من المجالس البلدية والقرويه قبل تطبيق قانون الادارة المحليه رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ •

وتضم محافظه الدقهليه حاليا وفى ظل قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ :

عدد الوحدات بالمحافظه	أى بنسبه على مستوى الجمهوريه	
٩	٦ر٨	وحدات محليه للمراكز
١٠	٦ر٥	" " للمدن
٦٥	١٨ر٦	" " قرويه

ويشترك فى ادارة هذه المجالس ١٥٨٩ عضوا منتجا من الاهالى على مختلف المستويات :

البحث : اهدافه واسلوبه

اهداف البحث :

تحددت اهداف البحث فى دراسة موارد القريه المصريه بمحافظة الدقهليه ويعنى ذلك تحديد مصادر الايراد وأوجه الانفاق ومن ثم تقدير كل من الايراد السنوى والانفاق السنوى للفرد والاسرة سواء كان الايراد او الانفاق نقديا او عينيا وبالتالى فانه يمكن تقدير المدخرات وتحليل العوامل المحددة والمؤثره فى المدخرات زيادة او نقصا ثم تقدير نسبة ما يوجه من المدخرات لاوجه الاستثمار المختلفه. وقد تحددت فترة الدراسة من بداية يناير الى نهاية ديسمبر ١٩٧٦.

ويفترض البحث :

١ـ أن رفع مستوى الفرد فى المجتمع الريفى بالدقهليه (على سبيل المثال) والارتفاع بقدرته على الادخار والاستثمار الفردى والمشاركه فى الاستثمار العام يتحدد بمقدار زياده دخله من النشاط الاقتصادى وزيادة دخله العينى من السلع والخدمات والانشطه العامه التى توفرها الاجهزه الحكوميه والاهليه داخل القريه وخارجها .

٢ــ أن القدرة الادخاريه للافراد والقريه ترتبط ارتباطا موجبا بعمليه تنسيق انشطة وخدمات مختلف الوزارات والجهات المعنية بالنهوض بالقريه المصريه داخل القرية او بالوحده المحليه للمركز الذى تقع داخل حدودها الاداريه او بالوحده المحليه الاكبر لمحافظه الدقهليه •

٣ــ أن تحقيق اهداف التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه بريف محافظه الدقهليه تتناسب طرديا مع مقدار خفض تكاليف الخدمة العامه المقدمة لسكان القريه او تحسين نظام وصول الخدمات اليهم او كليهما معا •

اسلوب البحث :

استخدم اسلوب العينة العنقودية ذات المرحلتين فى اختيار بعض الوحدات المحليه القروية ثم فى اختيار عدد من الاسر داخل الوحدات المحليه القروية المختارة • وقد روعى فى اختيار الوحدات المحليه القروية ان تمثل الوحدات المختارة الوحدات التى شملتها خطة جهاز بناء وتنميه القريه المصريه فى مراحلها المختلفة •

وتحقيقا لذلك فقد تم اختيار الوحدات المحليه القروية التالية على اساس عشوائى فيما عدا وحدة المرحلة الاولى والتى تعتبر حصرا شاملا حيث لم تشمل خطة الجهاز فى مرحلتها الاولى سوى وحدة واحده من كل محافظة بما فى ذلك محافظة الدقهليه •

مرحله خطة الجهاز	الوحدة المحليه القروية المختاره	عدد الوحدات التى شملتها المرحله	السنة
التجريبيه والتمهيدية	شبها	١	١٩٧٤/٧٢
الانتشار	بساط كريم الدين	٨	١٩٧٥
القرى المخدومه	بهوت	١٤	١٩٧٦
القرى غير المخدومه	الغراقه	١٣	١٩٧٧

وقد اختيرت عينة عشوائية من الاسر داخل الوحدات المحليه القروية الاربعة بلغت ٦٠١ أسرة اصليه و ١٤٩ أسرة بديلة وقد تم ذلك باستخدام اسلوب العينة المنتظمة

العشوائية بكسر معاينة ٥ر٢ ٪ من اجمالى عدد الاسر فى الوحدات الاربعة على اساس نسبى • فكان توزيع عينة الاسر على الوحدات المحليه القروية كالاتى :

الوحدة المحليه القروية بشها	(مركز المنصوره)	عدد الاسر ٢٠٣	(الاصليه) اسره
الوحدة المحليه ببهوت	(مركز طلخا)	١٨٠	"
" " بالغراقه	(مركز اجا)	١٦٨	"
" " ببساط كريم الدين	(مركز شربين)	٤٥	"
المجموع		٦٠١	"

وقد اعدت استمارات لجمع البيانات عن ايرادات وانفاق الاسرة فضلا عن بعض الخصائص الديموجرافيه وكذلك مجموعة اخرى من الاستمارات لجمع بيانات عن الخدمات واوجه النشاط الحكومى فى الوحدات المحليه القروية وكذلك على مستوى المركز الذى تقع فى دائرته الوحدة وكذلك الخدمات والانشطة الحكومية بالمنصورة والتى لا يوجد لها نظائر على مستوى القرية او المركز والتى يمكن ان يحصل المواطن او الاسرة بالقرى موضع البحث على حاجته منها • وقد قام بجمع البيانات عدد من المدرسين المساعدين والمعيدين بكلية التجارة الذين دربوا على البحث وقد تعاون معهم رؤساء المجالس المحليه القروية وبعض العاملين بادارة تنميه القريه بالمحافظه • وقد بدأ فى جمع البيانات فى فبراير ١٩٧٧ وذلك عن الفترة من يناير الى ديسمبر ١٩٧٦ •

وقد بلغت نسبة الاستجابة ٤٤٦ أسرة من جملة الاسر الاصليه والبديلة والتى بلغ عددها ٧٥٠ أسرة أى بمعدل ٥ر٦٩٪ وقد تباينت نسب الاستجابة فى المجالس المحليه الاربعه فتراوحت بين ٤ر٤٠ ٪ ، ٣ر٨٠ ٪ • ويمكن تفسير هذا التباين فى ضوء هجرة نسبة ملموسه من الاسر من مناطق الاصلاح الى الخارج (العراق بالذات) بحثا عن فرص عمل افضل علاوه على انتشار مفردات العينة على عدد كبير من التوابع وتعذر بذلك حصرهم والاتصال

بهم كما ان انخفاض نسبة الاستجابة الى ٥ر٦٩٪ (وهى نسبة استجابة ليست بمستبعده فى مثل هذه الدراسات) ترجع الى قدم الاطار الذى سحبت منه العينة •

ولا بد وأن ننوه ايضا الى بعض المحددات لدرجه دقة البيانات التى جمعت فقد صادف الباحثين الميدانيين بعض الصعوبات فى بداية العملية الميدانية نتيجة عدم ادراكهم طبيعة البيانات المتعلقة بالنشاط الزراعى فى البداية وصعوبة تذكر جمهور العينة للارقام التفصيليه للايرادات والانفاق علاوه على طبيعة القرويين المتشككة فيما يتعلق بالبيانات المتصله بدخولهم وكذلك ما صادف بداية البحث من عدم تعاون او عدم توافر مناخ ملائم للثقة بين الباحثين والمبحوثين خاصة وقد صادف اتفاق بداية جمع البيانات مع الحملة الاعلاميه الخاصه باعداد قانون العداله الضريبيه والذى صدر مؤخرا •

ملخص نتائج البحث

الدخل النقدى والانفاق النقدى السنوى للاسرة :

يبين الجدول التالى جدول (١) متوسطات الدخل والانفاق النقديين للاسرة فى المجالس المحليه القروية الاربعة ومتوسط فائض الايراد النقدى السنوى للاسرة •

جدول (١) : متوسط الدخل والانفاق النقدى السنوى للاسره ومتوسط الفائض النقدى السنوى لها خلال سنه ١٩٧٦ فى الوحدات المحليه القروية الاربعة .

الدخل والانفاق السنوى / الوحده المحليه القرويه	الدخل النقدى السنوى للاسره		الانفاق النقدى السنوى للاسره		الفائض النقدى السنوى للاسره		نسبة متوسط فائض الايراد السنوى للاسره	
	المتوسط بالجنيه	الترتيب التنازلى	المتوسط بالجنيه	الترتيب التنازلى	المتوسط بالجنيه	الترتيب التنازلى	المتوسط بالجنيه	الترتيب بالتنازلى
شهـا مركز المنصوره	٣٣٥ر٧	٤	٢٧٦ر٧	٤	٥٩ر٠	٤	١٧ر٨٪	٢
بساط كريم الدين مركز شربين	٤٧٥ر٣	٢	٤٠١ر٩	٢	٧٣ر٤	٢	١٥ر٤٪	٣
بهوت مركز طلخا	٤٢٥ر٠	٣	٣٧٧ر١	٣	٤٧ر٩	٣	١١ر٢٪	٤
الغراقه مركز اجا	٥٢٨ر١	١	٤٢٧ر٩	١	١٠٠ر٢	١	١٨ر٥٪	١
المتوسط العام	٤٤١ر٥		٣٧٠ر٩		٧٠ر١		١٥ر٧٪	

ومن الجدول السابق فانه يمكن ان نتبين الاتى بالنسبه لمتوسط الايراد النقدى السنوى للاسره :

١ـ ان متوسط الايراد النقدى السنوى للاسره يتفق فى ترتيبه نفس ترتيب متوسط الانفاق النقدى السنوى للاسرة •

٢ـ وبالاضافة الى ماسبق فانه يمكن ان نتبين ايضا ان متوسط الدخل النقدى السنوى للفرد فى الوحدات المحليه الاربعة قد بلغ ٤ر٢١ جنيها فى حين بلغ متوسط الانفاق النقدى السنوى ١ر٦٠ جنيها مما يحقق فائضا نقديا مقداره ٣ر١١ جنيها فى السنه او ٨ر١٥٪ من متوسط الدخل النقدى السنوى •

٣ـ ان الوحدات المحليه القرويه الاربعة تختلف من حيث الترتيب بالنسبه لمتوسط الدخل او الانفاق او فائض الدخل السنوى على الانفاق السنوى بالنسبه للفرد او الاسره •

٤ـ ان العائد من الزراعه يعتبر العامل الاساسى فى تحديد الدخل ويزداد متوسط الدخل السنوى للاسرة ارتفاعا كلما زاد اعتماد الاسره على الزراعه فى كسب دخلها خاصه حينما تتجه الى انتاج محاصيل حقليه • وسوف يتأكد لنا ذلك اذا ماعرفنا أن ٢ر٦٢ ٪ و ٤ر٦٢ ٪ من الدخل النقدى السنوى للاسرة فى وحدتى الغراقه (وهى اعلى الوحدات المحليه القرويه من حيث متوسط الدخل السنوى للاسرة) وبهوت وهى تحتل المركز الثالث بين الوحدات الاربعة على التوالى • وان المحاصيل الحقليه تحقق ١ر٣٣٪ من متوسط الدخل النقدى السنوى للاسرة فى الغراقه مقابل ١ر٢٦٪ فى بهوت •

٥ـ انه لم يظهر للمشروعات الصناعيه اثر على الدخل السنوى للاسرة فى الوحدات الاربع ، الاولى وحده ، شها وان كانت نسبة مساهمته فى تكوين الدخل النقدى السنوى لم يتجاوز ٣ر٢٪ منه

٦ـ كما لم تتجاوز نسبة مساهمة العائد من زراعه الخضر والفاكهه فى تكوين الدخل النقدى السنوى للاسرة ٢ر٠ ٪ فى شها ، ٥٠ر٠ ٪ فى بهوت فى حين لم يظهر له اثر فى الوحدتين الاخريين •

وبالنسبه لمتوسط الانفاق النقدى السنوى للاسره فانه يمكننا ان نتبين الاتى :ـ

١ـ تراوحت نسبه الانفاق الاستهلاكى السنوى المتكرر فى الوحدات الاربعه بين ٨ر٩٢٪ و ٣ر٩٩٪ من متوسط الانفاق النقدى السنوى للاسرة • فى حين ان الانفاق الاستثمارى قد تراوح بين ١ر٠٪ و ١ر١٪ من قيمه متوسط الانفاق النقدى السنوى المتوسط للاسره •

٢ـ يبين الجدول التالى التوزيع النسبى لمتوسط الانفاق النقدى السنوى للاسره بحسب البنود الرئيسيه للانفاق •

جدول (٢) التوزيع النسبى لمتوسط الانفاق النقدى السنوى للاسره بحسب اوجه الانفاق الرئيسيه فى الوحدات الاربعه

اوجه الانفاق / وحده	شبها ٪	بهوت ٪	الغراقه ٪	بساط كريم الديس ٪
الطعام والشراب والوقود والانارة	٦٢ر٧	٦٧ر٨	٦٦ر٨	٥٥ر٨
انفاق استهلاكى متكرر آخر : سكن ـ علاج ـ تعليم	٣٣ر٢	٣٠ر١	٣٢ر٥	٣٧ر٠
جمله الانفاق الاستهلاكى المتكرر	٩٥ر١	٩٧ر١	٩٩ر٣	٩٢ر٨
انفاق استهلاكى غير متكرر	٣ر٥	١ر٠	٠ر٢	٧ر١
انفاق استثمارى	٠ر٥	١ر١	٠ر٤	١ر٠
جمله الانفاق	٩٩ر١	١٠٠ر٠	٩٩ر١	١٠٠ر٠

٣ـ تزداد مساهمه انتاج الاسره فى الطعام والشراب الذى تستهلكه الاسـره كلما ازداد اعتمادها على الزراعه فى الحصول على دخلها النقدى ٠

الدخل الحقيقى والانفاق الحقيقى والفائض الحقيقى للفرد والاسره :

لقياس القدره الادخاريه الحقيقيه للفرد والاسره وهو ما قد يؤثر على حجم الاستثمارات اذا ما توافرت فرص الاستثمار والجو المناسب له فانه يتعين تقدير الدخل الحقيقى للفـرد والاسره وكذلك الانفاق الحقيقى لهما ٠ وبالتالى فان زياده الدخل الحقيقى عن الانفـاق الحقيقى سوف يمثل المدخرات الحقيقه٠ ولتقدير الدخل الحقيقى للفرد او الاسره فانـه يمكن ان يضاف الى الدخل النقدى للفرد او الاسره نصيب كل من الموارد المخصصه للانشطـه والخدمات التى تقدمها الدوله للفرد والاسره على مستوى الوحده المحليه القرويه او علـى مستوى المركز الادارى الذى تقع فى دائرته تلك الوحده او على مستوى المحافظه ككل ويدخـل فى ذلك رسوم تأديه الخدمات وايرادات المرافق واقساط تمليك المساكن وحساب الخدمـات والتنميه ٠٠٠ الخ ٠ دون اضافة الضرائب المباشره وغير المباشره ٠

كما يشمل الانفاق الحقيقى الانفاق النقدى للفرد او الاسرة مضافا اليه النفقات الفعليه على الانشطة والخدمات مثل الاجور والنفقات الجاريه والاستخدامات الاستثماريه ٠

ولقد حسب ذلك الجزء المضاف الى الايراد النقدى او الى الانفاق النقدى للفـرد او الاسرة على اساس ما يخص الفرد او الاسره من ايرادات وانفاق الوحده المحليه القرويـه التى يمكن فى دائرتها واعتبر ذلك الجزء دخلا او انفاقا مباشرا اما نصيبه فى المـوارد والنفقات على مستوى المركز الادارى الذى تقع الوحده المحليه القرويه بدائرته او على مستـوى المحافظه فقد اعتبر موردا او نفقه غير مباشرة ٠ وقد تم التخصيص لذلك الجزء المباشر او غيـر المباشر على اساس عدد الافراد او الاسر فى العينـة والوحدة الى المركز او المحافظه كل حسب الاحوال حسب التقديرات الاوليه لسكان محافظه الدقهليه لسنة ١٩٧٦ ٠

وقد حسبت هذه الموارد والنفقات فى مجالات سبعه هى :ـ

الخدمات التعليمية والاجتماعية والعمرانية والبيطرية والصحية والثقافية ثم الانشطة الاقتصادية ومن واقع الحسابات الختامية لسنة ١٩٧٦ وطبق نماذج خاصة أعدت لهذا الغرض والجدول التالي يوضح متوسط الزيادة في نصيب الفرد والاسرة من الانفاق على الخدمات والانشطة الحكومية عن نصيبهم من الموارد الحكومية .

جدول (٣) متوسط ونسبة الزيادة في نصيب الفرد والاسرة من فائض الموارد الحكومية على النفقات الحكومية

الوحدة المحلية القروية	الفرد			الاسرة		
	قيمة متوسط الزيادة بالجنيه	الترتيب التنازلي	نسبة متوسط الزيادة	قيمة متوسط الزيادة بالجنيه	الترتيب التنازلي	نسبة متوسط الزيادة
اط كريم الدين ز شربين	٨٦٢ ر٦	٤	١٣٣ %	٣٤ر٣١٦	٤	٦١ %
ها مركز لمنصورة	٢ر٢٨٦	٣	٣٦٦ %	٣٦ر٤٣١	٣	٧٩ %
وت مركز طلخا	١٧٢ ر٨	٢	٨٣٣ %	٤٠ر٨٥٧	٢	٨٩ %
غراقه مركز اجا	٨٠٩ ر١٣	١	١٩٣ %	٦٩ر٠٤٢	١	٩٥ %
متوسط العام	٠٣٢ ر٩		٣٧٨ %	٤٥ر١٦٢		٨٢ %

وبمقارنة بيانات هذا الجدول ببيانات الجدول السابق (١) والذى يوضح متوسط ونسبه زيادة الايراد النقدى السنوى للاسرة على انفاقها النقدى يتبين ان متوسط زيادة الايراد النقدى للاسره على انفاقها النقدى كانت ١ر٧٠ جنيها أى بنسبه ٧ر١٥ ٪ من متوسط الايراد النقدى السنوى المحقق مقابل ٢ر٤٥ جنيها أو ٨٢ ٪ بالنسبه لزيادة مايخص الاسره من الموارد الحكوميه والنفقات الحكوميه على الخدمات والانشطه وان الوحده المطيه بالغراقه قد احتفظت بالمركز الاول فى الحالتين فى حين تبادلت الوحدات الثلاث الاخرى مراكزها على النحو التالى :

الوحده المطيه القرويه		شهـا	بساط كريم الدين	بهوت	الغراقه
الفائض النقدى السنوى للاسرة	المتوسط بالجنيه	٠ر٥٩	٤ر٧٣	١ر٤٧	٢ر١٠٠
	النسبة ٪	٨ر١٧	٤ر١٥	٢ر١١	٥ر١٨
	الترتيب التنازلى	٤	٢	٣	١
زيادة نصيب الاسره فى الموارد على النفقات الحكوميه	المتوسط بالجنيه	٤ر٣٦	٣ر٣٤	٩ر٤٠	٠ر٦٩
	النسبه ٪	٧٩	٦١	٨٩	٩٥
	الترتيب التنازلى	٣	٤	٢	١

كما يوضح الجدول التالى مقارنة بين متوسط الدخل / الانفاق الحقيقى للفرد والاسره فى المجالس المحليه القرويه الاربعه ٠

الجدول (٤) مقارنة بين متوسط الموارد / الانفاق الحقيقى للفرد / الاسره

فى الوحدات المحلية القروية الاربعة

قيمة / الوحدات المحليه / متوسط الموارد / القروية / الانفاق	كفر [illegible] مركز [illegible]	شبرا مركز المنصوره	بهوت مركز طلخا	القرصه مركز اجا	المتوسط العام
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
اولا : الفرد :					
(١) الموارد					
نقدى	٧٤ر٦٠٠	٥٧ر٤٠٠	٧١ر٢٠٠	٨٢ر٥٠٠	٧١ر٤٠٠
عينى	١١ر٢٥٥	٩ر٢٦٨	١ر١٦٤	١٤ر٥٢٢	١١ر٠٥٢
جملة	٨٥ر٨٥٥	٦٦ر٦٦٨	٨٠ر٣٦٤	٩٧ر٠٢٢	٨٢ر٤٤٥
(٢) الانفاق :					
نقدى	٦٣ر٢	٤٧ر٤٠٠	٦٣ر٢٠٠	٦٦ر٨٠٠	٦٠ر١٠٠
عينى	٤ر١	١ر١٨٢	٠ر١٩٢	٠ر٦١٣	١ر١٩٥
جملة	٦٧ر٥٩١	٤٩ر٣٨٢	٦٤ر١٩٢	٦٧ر٤١٣	٦٢ر٠٩٥
ثانيا : الاسره :					
(١) الموارد :					
نقدى	٤٧٥ر٣٠٠	٣٣٥ر٧٠٠	٤٢٥ر٠٠٠	٥٢٨ر١٠٠	٤٤١ر٠٠٠
عينى	٥٦ر٢٧٩	٤٦ر٣٣٩	٤٥ر٨١٨	٧٢ر٦١٠	٥٥ر٢٦٢
جملة	٥٣١ر٥٧٩	٣٨٢ر٠٣٩	٤٧٠ر٨١٨	٦٠٠ر٧١٠	٤٩٦ر٢٦٢
(٢) الانفاق :					
نقدى	٤٠١ر٩٠٠	٢٧٦ر٧٠٠	٣٧٧ر١٠٠	٤٢٧ر٩٠٠	٣٧٠ر٩٠٠
عينى	٢١ر٩١٣	٩ر٩٠٨	٤ر٩٦١	٣ر٥٦٨	١٠ر١٠٠
جملة	٤٢٣ر٨١٣	٢٨٦ر٦٠٨	٣٨٢ر٠٦١	٤٣١ر٤٦٨	٣٨١ر٠٠٠

ملحوظه :

اعتبر نصيب الفرد او الاسره من الموارد او النفقات الحكوميه موردا او نفقه عينيه .

ويبرز هذا الجدول وجود ميل ادخارى ذا حجم مؤثر سواء لدى الافراد او الاسر فى الوحدات القرويه الاربعه موضوع الدراسه هذا طى الرغم مما قد يبدو من تضخم حجم ونسبه الارقام الحقيقيه لمتوسط الزياده عن الانفاق الحقيقى نتيجه لعدم تخفيضها بقيمه ما تكلفه الفرد او الاسره من انفاق على الضرائب المباشره وغير المباشره .

الخاتمـــة والتوصيـــــات

يمكن فى ضوء المعلومات التى اتاحتها الدراسه الميدانيه لموارد القريه المصريـــــه بمحافظه الدقهليه أن نتبين الملاحظتين التاليتين :ـ

أ ـ ان حجم ونسبه الدخل النقدى الذى يتولد من مصادر الانشطه الزراعيه* ، ومصادر الانشطة غير الزراعيه** ، اعلى من حجم ونسبة الدخل العينى الذى يتحقق مـــن خلال الخدمات والانشطة الحكوميه*** التى تقدمها الاجهزة الحكومية المحلية .

ب ـ ان متوسط نصيب الفرد / الاسره من الخدمات والانشطه الحكوميه يختلف الى حد كبير بين الوحدات المحليه القرويه الاربعة التى شملتها الدراسه وذلك على الرغم من التشابه البيئى وتقارب الاحتياجات الى مثل هذه الخدمات فى الوحدات القرويه المدروسه .

وتحقيقا للهدف الاساسى لهذه الدراسه وهو بحث امكانيه رفع مستوى المجتمع الريفـــى بمحافظه الدقهليه والارتفاع بقدراته الادخاريه والاستثماريه فانه يتعين علينا ان نعيد النظـــر فى الملاحظتين السابقتين بما يتفق وتحقيق الهدف الاساسى للدراسه والذى سيتبين منه أن رفع المستوى الاجتماعى / الاقتصادى لاى مجتمع بصفه عامه يمكن ان يتحقق عن طريق احـــداث

---

* مثل المحاصيل الحقليه والخضر والفاكهه والانتاج الحيوانى والحشرى والعمل الزراعـــى باجر وايجارات الاطيان .

** مثل الايجارات غير الزراعيه ، وايرادات المشروعات ذات الطابع الصناعى او التجـــارى والدخول من الاعمال غير الزراعيه بالحكومه والقطاع العام والقطاع الخاص والتعاونيـات ، والاعانات الحكوميـه وغير الحكوميـه والتحويلات من الاقـارب خارج الجمهوريه ، والاقتراض والسحب من المخزون .

*** تعليميه ، واجتماعيه ، واقتصادية ، وعمرانيه ، وثقافيـــه ، وصحيـه ، وبيطريـــه .

مجموعة من التغيرات الايجابيه والتى من أهمهـــا :ـ

أولا : زيادة دخـ الافراد والاسره فى ذلك المجتمـــع

ثانيا : ترشيد انفـ الافراد والاسره فى مجتمع البحـــث

وأنه وان كان من الممكن الاعتماد على أى من الطريقتين السابقتين فى الحصول على بعض التحسن فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى فمما لا شك فيه ان اتباع كلا الطريقتين معا فى وقت واحد غالبا سيؤدى الى نتائج اضمن واسرع ولذلك فانه يمكن ان يوصـــى باستخدام الطريقتين فى محافظه الدقهليه ضمانا لتحقيق مستوى افضل للمجتمـــع الريفى بها دون ابطاء وفى توجز الفقرات التالية ملاحظاتنا وتوصياتنا فى هذا الشأن :

أولا : أما عن كيفيـ مستوى الدخول بالمحافظه فان ذلك يمكن ان يتم امـــا عـــن طريق تشجيع وتنميه الانشطه الخاصه بما يترتب عليه زيادة الموارد الخاصـــه للافراد والاسر بها واما عن طريق رفع وتحسين مستوى الخدمات والانشطـــه الحكوميه المؤداه فيها بما يحقق توفير دخل نقدى للاسر كان عليهـا ان تنفقه للحصول على مثل هذه الخدمات الحكوميه المؤداه فيها . واما عن طريـــق الجمع بين كلا الوسيلتين وهو ماقد يفضل فى حالتنا هذه ولتحقيق ذلك فانه :ـ

١ـ يمكن زيادة الدخل النقدى للافراد والاسر فى الوحدات المحليه القرويه عـــن طريق رفع دخولهم المتولدة عن انشطتهم الزراعيه السابقة الاشارة اليها ويكـــون ذلك بتشجيعهم على الاخذ بالاساليب الحديثة فى الزراعه والرى والصـــرف مع تعديل التركيب المحصولى فى الوحدات المعنية بحيث يجرى التوسع فـــى انتاج محاصيل الخضر والفاكهه ذات العائد النقدى المرتفع ، ولكن بما لا يتعارض مع الخطط الزراعيه القوميه الموضوعه لمحافظه الدقهليه وحتى لا يؤدى هـــذا التعديل الى تحقيق فوائد للوحدات القروية الاربعة على حساب اهمـــال التسهيلات الحقلية والتقليدية مما قد يسبب عجزا فيها على مستوى المحافظـــة والجمهوريه . وبعبارة اخرى فانه يتعين المواءمة بين الحاجه الى زيادة الدخـــول

التقديه للاسر في الوحدات المحليه القرويه بين احتياجات الامن الغذائي وخطط تحقيقه على مستوى المحافظه والدوله .

٢ـ كما يمكن ايضا زيادة الدخل النقدى للافراد والاسر في الوحدات المحليه القرويه عن طريق رفع دخولهم المتولده عن انشطتهم غير الزراعيه السابق الاشارة اليها ، وخاصة في مجال الانشطة ذات الطابع الصناعي والتجارى . وهنا يظهر دور اجهزه بناء وتنميه القريه في تشجيع المواطنيين القرويين بمختلف الطرق على زيادة الاتجاه الى هذه المجالات وبما يتمشى مع المميزات النسبيه لمحافظة الدقهليه وخاصة في مجال صناعة السياحه الداخليه .

٣ـ اما فيما يتعلق بالخدمات والانشطة الحكوميه المؤداه في محافظه الدقهلية فقد سبق واشرنا الى اختلاف متوسط نصيب الفرد / الاسرة منها بين الوحدات المحليه القروية التي شملتها الدراسة . وقد يكون من المناسب بالتالي قبل ان نتطرق الى مايجب عمله بخصوص رفع وتحسين مستوى هذه الخدمات في المحافظه ، ان نحاول تفسير هذا الاختلاف المشار اليه ، فربما يفيدنا هذا التفسير في وضع التوصيات المقترحه . وفي الحقيقه فانه يمكن ارجاع اختلاف متوسط نصيب الفرد / الاسره من الخدمات والانشطة الحكوميه بين الوحدات المحليه القروية الاربعة الى مايلي :ـ

ـ اختلاف درجات النمو الاجتماعي الاقتصادى من وحدة محليه الى اخرى ، مما أدى الى زيادة درجه او معدل استفادة بعض الوحدات الريفيه على حساب البعض الاخر ، على الرغم من استفادتها جميعا من برامج التنمية الاجتماعيه / الاقتصاديه في اوقات متقاربه جدا .

ـ عدم وجود معدل مخطط لحجم نصيب الفرد من هذه الخدمات التي تقدمها الاجهزه الحكوميه ، مما أدى الى عدم انتظام تقديمها الى الوحدات الريفيه المختلفة والى عدم تناسبها مع الاحتياجات الحقيقيه لكل وحدة .

وهذا ان السببان يفيدان بالفعل فى وضع بعض التوصيات بشأن رفع وتحسين مستوى الخدمات والانشطه الحكوميه المؤداه فى محافظه الدقهليه • هذا بالاضافة الى ضرورة معالجة توصياتنا لبعض اوجه القصور التى تشوب الخدمات الحاليه وعلى رأسها الارتفاع المعروف فى التكاليف الجارية المنفقة عليها وانخفاض حجم الاعتمادات الموجهة للتوسع فيما هو قائم منها ولانشاء خدمات وأنشطة جديدة فى المحافظة • وفى هذا الصدد فانه يمكن التوصيه بالاتى :

أ ـ العمل على خفض التكاليف الجارية للخدمات والانشطة الحكوميه المؤداه فى المحافظة • ويمكن ان يتحقق ذلك باستخدام معدلات مناسبة يمكن التوصل اليها عن طريق اجراء دراسة مقارنة تتم على مستوى المحافظات المختلفة فى الجمهورية وعلى مستوى الدول التى تقترب فى درجة نموها من درجة تقدم جمهوريه مصر العربية وعلى مستوى الدول المتقدمة التى تصلح كنموذج يقتدى به •

ب ـ وضع معدل مخطط لحجم نصيب الفرد من الخدمات والانشطة الحكوميه المؤداه فى المحافظة ، يراعى فيه عدالة توزيع هذه الخدمات والانشطة على الوحدات المحليه القروية من ناحية وتناسبها مع الحاجات الفعلية والحقيقية لكل وحدة من ناحيه اخرى •

جـ ـ وضع ميزانية برامج واداء صحيحة على اساس المعدلات الناتجه عن (١) ، (٢) • بحيث تكون واجبة التنفيذ واساسا تتم بناء عليه الرقابة على مستوى محافظه الدقهليه

د ـ زيادة حجم الاعتمادات الموجهة للخدمات والانشطة الحكوميه فى المحافظه من اجل زيادة نشر هذه الخدمات والانشطة بالتوسع فيما هو قائم منها حاليا وبادخال المستحدث الضرورى الذى ينقص فى الوقت الراهن • وذلك لتعويض النقص الحالى الواضح فى هذه الخدمات والذى يظهر جليا فى ضوء ملاحظتنا الاولى التى بدأنا بها هذا الفصل • على ان تتبع الخدمات والانشطة المستحدثة اساليب جديده فى ادارة التنميه الريفيه فلا تكون مجرد اساليب نمطية او تقليدية تعد نسخا متكررة من جهود سابقة طبقت منذ انشئت المراكز الاجتماعيه بمصر بل يجب ان تتمشى مع

الامكانيات والاحتياجات المحليه الواقعية وخاصة فى مجالات الاسكان وتنظيم الاسرة وتعليم المرأة الريفية وتثقيفها فى نواحى الاقتصاد المنزلى والصحه العامه .

هـ - عدم فرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة جديدة على الانشطة الاقتصادية للمشروعات الانتاجية التى يقوم بها الافراد او الاسر والتى تنشأ بسبب التوسع فى تقديم ونشر الخدمات والانشطة الحكوميه فى المحافظة ، او منح اعفاءات ضريبيه مؤقته لهذه المشروعات وذلك تشجيعا على قيام مثل هذه المشروعات والتى قد يؤدى التوسع فيها الى زيادة دخول الاسر وزيادة قدراتها على الاستثمار والادخار . ويمكن تقديم بعض هذه الخدمات بدون رسوم واذا اتضحت ضرورة فرض او تحصيل رسوم مقابل الاستفادة منها فانه يمكن أن تكون الرسوم فى حدود قيمة تكلفة الخدمة المؤداه والمستفاده منها .

د - لابد من التنسيق بين خدمات وانشطة مختلف الوزارات والجهات المعنية بالنهوض بالقرية فى محافظة الدقهليه وسواء كانت هذه الهيئات بداخل الوحدات القروية نفسها او فى الوحدة المحلية للمركز بحيث يتحقق الترابط بين برامج التنميه الريفية والبيئية فى كل وحدة محلية قروية ، وبما يضمن عدم وجود اى ازدواج فى الخدمة او عدم تغطية خدمات اخرى لازمة .

ثانيا : اما عن كيفية ترشيد الانفاق بالوحدات المحليه القروية فى محافظة الدقهلية فقد يكون هذا اسهل تحقيقا واسرع نتيجة من عملية رفع مستوى الدخل بها التى قد تحتاج الى وقت اطول . فعلى ضوء الملاحظة الاولى التى استهلت بها خاتمة البحث فقد اتضح ان متوسط حجم ونسبة الدخل النقدى فى الوحدات المحليه الريفية الاربعة التى شملتها الدراسة يزيد كثيرا عن متوسط حجم ونسبة الدخل العينى المحقق فيها . كما وان متوسط حجم ونسبة الانفاق النقدى فى هذه الوحدات المعنية يزيد كثيرا عن متوسط حجم ونسبة الانفاق العينى فيها . وهذه الحقائق تدل على مدى اتساع مجال ترشيد الانفاق فى الوحدات المحلية القروية التى شملتها الدراسة ، عن طريق ادخال التغيرات اللازمة على انماط الاستهلاك المختلفة فيها . ويمكن اجراء ذلك من خلال تطوير السلوك الاجتماعى / الاقتصادى السائد فى الريف بصفة عامه ، وبعد التوسع فى توفير الخدمات والانشطة الحكومية بالطريقة السابق توضيحها . ومع ذلك فيجب

الا نترك آمالنا تذهب الى ابعد من الواقع فى هذا المجال اذ انه ما من شك فى انه عند مستويات الدخل الدنيا (وهى حالة الوحدات المحلية القروية الاربعة المعنيه) يمتص الانفاق على الطعام والانفاق الاستهلاكى المتكرر بصفة عامه الجزء الاكبر من الدخل كما انه عند هذه المستويات الدخلية يكون من الصعب جدا ضغط الانفاق على الطعام فهو عادة لا يتجاوز الحد الادنى من المعدلات اللازمة لاقامة أود الحياة • وبالتالى فان الفائض الذى قد يمكن تحقيقه من وراء ترشيد الانفاق فى الوحدات المحليه القروية الاربعة التى شملتها الدراسة لابد وانه سيكون صغيرا •

غير أنه لا يجب ان تقودنا هذه الملاحظة الى التشاؤم ، فقد دلت الدراسة الحالية على وجود فائض ادخارى حالى معقول فى الوحدات القروية مما يدل على وجود ميل طبيعى للادخار فيها ، واستغلالا لهذا الميل الطبيعى وعملا على تنمية مستغلين فى ذلك ما قد يتحقق من زيادة فى الدخل النقدى والعينى للسكان نتيجة الاخذ بالتوصيات التى ذكرناها فيما سبق ، فانه يمكن ان نأمل فى زيادة الفائض الادخارى لدى الاسر المقيمة فى الوحدات المحلية القروية الى حد كبير •

وقد يمكن زيادة حجم هذا الفائض الادخارى الى اقصى حد ممكن كما يمكن استغلاله بما يؤدى الى افضل تنمية ممكنة للوحدات القروية اذا اخذ ببعض او كل التوصيات التالية :-

أ- من الاهمية بمكان ان تتغير نظرة مسئولى التنميه المحلية الى موازنة الوحدة المحليه القروية • فبدلا من اعتبارها مجرد قائمة بمصروفات النفقات الجارية والاستخدامات الاستثمارية ، يجب استخدامها كأداة اجتماعيه / اقتصادية / سياسية فعالة فى تقريب فوارق الدخول بمراعاة عدالة توزيع مواردها المتاحة بين الوحدات المحلية القروية المختلفة وبين ساكنى كل وحدة منها •

ب- أن تتبع استراتيجية للتنمية الريفية تهدف الى الاقلال من اعتماد السكان على الدخل المتولد لهم من الانشطة الحكوميه الاقتصادية ودفعهم الى الاعتماد على انشطتهم الخاصة • بالاضافة الى أن ذلك سيحقق مصلحتهم الشخصية عن طريق حصولهم على دخول اعلى ، فانه سيتمشى مع ضرورة مشاركتهم فى احياء التنميه لزيادة موارد القرية

جـ — أن مسئولية دفع عجلة التنمية المحلية لا تقع فقط على عاتق الاجهزة الحكومية وعلى عاتق ساكنى هذه المحليات ، بل تمتد ايضا الى مراكز البحث العلمى والجامعات الاقليمية التى يمكنها ان تسهم بما يتوفر لديها من امكانيات وخبرات فى دراسة واقع الوحدات القروية واعداد برامج التنمية التى تناسبها والتقييم المستمر لنتائج تنفيذ تلك البرامج واقتراح تعديلها فى ضوء نتائج التقييم .

د — تشجيع وزيادة الميل الادخارى لدى الافراد والاسر عن طريق مخاطبة حوافز التنمية والاستثمار لديهم وعن طريق توفير ما يضمن استغلال مدخراتهم او الجزء الاكبر منها لصالح مجتمعاتهم الريفية . مع ضرورة تنمية الوعى الادخارى لدى ربات الاسر عن طريق الوائدات الريفيات واخصائيات تنمية المجتمع .

هـ — تنظيم مؤسسات ادخارية جديدة ذات اساليب مصرفية مبسطة تجذب السكان القرويين ، الى جانب تطوير سياسة بنوك القرية لتقوم بالانشطة والخدمات التجارية والادخارية والاستثمارية وسوف تكون اكثر فعالية اذا ما منح مديروها سلطة اتخاذ القرارات المباشرة فى شأن استثمار مواردها محليا واعداد المديرين الاعداد المناسب لتحقيق هذه الرسالة .

و — تعديل دور حساب الخدمات والتنمية من التمويل الكلى للمشروعات الى المشاركة فى رأسمالها بتمويل جزئى يستكمل بواسطة مساهمات ساكنى الوحدة بالصور المختلفة مثل جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات التعاونية وجمعيات المشروعات الاقتصادية . مع تطوير دور الوحدة المحلية القروية من احتكار ادارة مشروعات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ليشترك معها فى الادارة اهل الوحدة نفسهم وفى تحديد مجالات النشاط التى تلبى احتياجاتهم ومطالبهم .

ز — واخيرا — وربما هو الاهم — تدعيم نظام الحكم المحلى والارتفاع بفاعليته وتأكيد ما بالوحدات المحلية القروية . فالحكم المحلى الحقيقى هو الضمان لتحقيق كل التوصيات السابقة .

شكر وتقدير

يرجو الباحثين ان يتفضل كل من عاون واسهم فى المراحل المختلفة لاجراء هذه الدراسة بقبول خالص شكرهم وتقديرهم ويخصون بالشكر والتقدير الاستاذ / لبيب زمزم نائب وزير الحكم المحلى ورئيس جهاز بناء وتنميه القريه المصريه على ماقدمه من خبره ومشوره وعلى تحمل الجهاز لنفقات اجراء البحث كما يذكرون بالشكر والتقدير المساعدات القيمه التى قدمها الاستاذ الدكتور / محمد سعيد احمد وكيل الوزارة للرقابة والمتابعة ومن قسم الاقتصاد والاحصاء بكلية التجارة بالمنصوره كل من الدكتور وجدى محمود حسين الاستاذ المساعد بالقسم بالكليه والدكتور ابراهيم مهدى المدرس بالقسم كما يشكرون المعاونه القيمه التى قدمها العديد من السادة المدرسين المساعدين والمعيدين بكلية التجارة بالمنصورة الذين تحملوا عبء العمليات الميدانية كاملة وقد سهل من مهمتهم ما قدمته اجهزه محافظة الدقهلية كذلك السادة رؤساء الوحدات المحليه القروية بشها وبهوت والغراقه وبساط كريم الدين من عون صادق واخيرا لم يكن سهلا ان يخرج التقرير الاصلى الذى أوجز هذا البحث نتائجه الى حيز الواقع لولا المجهود المخلصه للاستاذ حاتم سعد قابيل المدرس المساعد بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة بالمنصوره لكل هؤلاء ولغيرهم الذين نخشى أن نكون اغفلناهم سهوا وليس عن عمد مكرر الشكر والتقدير .

المراجع مرتبة وفقا لورودها فى البحث

١. "دراسة موجزة عن حالة السكان عام ١٩٧٠" : ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدراسات الديموجرافية رقم ٤٨ ـ الامم المتحدة ـ ١٩٧٤.

2. S.M. El-Mehelmi: "L'Urbanisation Element Decisif Dans Le Development à Base Régionale Des PAYS Moins Developpés, Thése Pour Le Doctorat d'Etat, Universite de Paris, 1975.

3. J.Fried man & W. Allonso: "Regional Development As A Policy lssue"; Regional Development Planning: A Reader, J.Friedman & W. Ollanso Editors, M.I.T. Press, U.S.A., 1965.

-B.Higgins: "Trade-off curves and Regional Gaps; Development and planning, J.N. Bhagwati and R.S. Echaus editors; G. Allen and Unwin; London, 1972.

4. G. Brinkman (ed.): "The Development of Rural Amrica.Wichita, The University Press of Kansas, 1974.

5. H.S. Shryock, and J.S.Siegel & associates: The Methods and Materials of Demography, U.S.Department of commerce, Bureau of the census, 1973.

6. R. Weitz (ed.): "Rural Development in a Changing World; Cambridge Massachusetts, M.I.T., 1971.

7. U.M.A. Lele,: The Design of Rural Development, Lessons From Africa, Baltimore, The John Hopkins University Press, 1975.

8. A. Biroie, P.M. Henry & J.P. Schlegel: Towards A Redefinition of Development, Essays and Discussion on the NATURE of Development in An International Perspective, Pergamon Press, 1977.

9. H. Meddick: Government and Development, Rome Conference, 1956.

10.N.T. Uphoff and W.F. I llchman: The Political Economy of Development, University of California Press, L.A. 1972.

١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ـ القاهرة أكتوبر ١٩٧٦.

١٢) د. عبد المنعم شوقى (وأحمد الدفراوى) : تنمية المجتمع الريفى دليل عملى أمانة الحكم المحلى ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع القاهرة ـ سنة

١٣) اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : المؤتمر السنوى للاكاديمية ـ الدورة الثالثة لقاهرة ١٩٧٦.

١٤) وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٦ ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ـ القاهرة ـ ١٩٧٦.
ـ وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٧ ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ـ القاهرة ـ ١٩٧٧.

١٥) كلية التجارة ـ جامعة المنصورة ادارة موارد القرية المصرية / دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية (١٩٧٦) جزان ـ ١٩٧٨.